



نبني عالمًا

أفضل للعمل

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي

شركة العنقاء للطاقة (ش م ع ع)

التقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة العنقاء للطاقة (ش م ع ع) ("الشركة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديدها مجلس الإدارة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لاختلاس أو لخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقينا. لقد تم تدقينا وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات المبادئ الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للبالغ والإيضاحات المفصح عنها في البيانات المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقدير المدققين، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء نتيجة لاختلاس أو لخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المدقق في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل هذه الحالات، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للمنشأة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم لمدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعه ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها مجلس إدارة الشركة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتفق، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته والهيئة العامة لسوق المال.



Ernst & Young LLC
Saray

٢٠١٦ فبراير

مسقط